كلمة ونص

ميشيل خياط

التسول بالوصفة الطبية..!!

نصادف على أبواب الصيدليات، وتحت أشجار الأرصفة، ومداخل الأبنية، من يحملون في إحدى أيديهم وصفة طبية، يتسولون ثمنها من المارة.

منهم من يردد كلاماً مؤثراً، ومنهم من يظل صامتاً.

وفي الحق، كانت الموافقة على الزيادات المتلاحقة لأسعار الأدوية في سورية، موجعة جداً، لا يقوى على تحملها المتقاعدون بشكل خاص.

إليكم هذا المثال في بلد كان يلقب ببلد الفقير:سورية.

مثل الكثير من أمثاله كمدخن، وفي سياق موجة برد طفيفة في هذا الشتاء الدافئ، ازداد سعاله وقشعه، فتوجه إلى المشفى الحكومي الأهم «مشفى دمشق».

قطع وصلاً بأجر الفحص الطبي، شعبة الصدرية ٢٠٠ ليرة سورية، فحصوه وطلبوا له إجراء طبقي محوري مع الحقن، قطع وصلاً بـ١٧ ألف ليرة أجرة الصورة وعندما جاء دوره، رفض الحقن لأنه يكلف ٢٠٠ ألف ليرة سورية إذ يجب عليه جلب المادة من خارج المشفى.

الله لطف، لا أوارم في الصورة، وفرحت الدكتورة وكأن المريض والدها، وهنأته أن الأمر بسيط، يحتاج إلى أدوية عابرة وأخرى مزمنة (بخاخ)، تبين لاحقاً أن ثمنه «نفض» إلى ٤٤ ألف ليرة، وكان حتى وقت قريب بـ١١ ألف ليرة وجهاز حقن بـ(٣٥ ألف ليرة) ومضاد التهاب ٥٢ ألف ليرة ولم يكن سعره تاريخياً في سورية أكثر من عشرة آلاف ليرة وشراب للسيطرة على السعال بـ٣٧ ألف ليرة «بنط» من ٧ آلاف ليرة، استغرب الصيدلي ذهول المريض، وقال: وصفة بأقل من ٢٠٠ ألف ليرة بقليل، هي لاشيء الآن في سوق الدواء.

ثلثا راتبي التقاعدي، أجاب المريض، ومشى.

وصدق من قال: لا صحة من دون دواء.

ماذا استفاد من الفحص الطبي المجاني ومن الصورة الشعاعية الرخيصة جداً٢٣٠ ليرة، ومن فحص وظائف الرئة المجاني أيضاً ومن الطبقي المحوري بأجره الرمزي، حتى ولو ذهب إلى قسم الإسعاف، سيكتبون له وصفة، يجب عليه الحصول عليها من صيدلية خارج المشفى.

لعله حمل الوصفة الطبية بإحدى يديه وتسول ثمنها، إذ لا بديل آخر أمامه، فإما أن يتفاقم المرض إلى حد ضيق التنفس الشديد، والرحيل الأبدي، أو التسول.

إن راتبه التقاعدي قد فقد قدرته على الإعالة، فما بالكم بمن لا راتب له..!!

نتحدث هنا عن ملايين السوريين لا عن شريحة استثنائية، ملايين من المتقاعدين والموظفين غير المحتكين بالمراجعين وعمال القطاعين العام والخاص، سواء في الشركات الإنشائية أم المصانع، ومن لم يحالفهم الحظ في الوصول إلى وظيفة.

لست أدري كيف تجاهل من سمح برفع أسعار الدواء عدة مرات تباعاً، هذه الشريحة الكبرى من المواطنين، هم الجزء الأكبر من شعب هذا البلد الصامد بفضلهم.

ليس صحيحاً أبداً أن رفع الأسعار أفضل من الفقدان، إنهما متماثلان، لأن الغني لا يكترث بل يطلب الدواء الأغلى «المهرب» معتقداً أنه الأفضل، ومعروف أن أرباح مصانع الأدوية هائلة، لأن إنتاجها كبير جداً.

ومثل من أجاز رفع أسعار الأدوية بهذا الشكل الصارخ كمثل العديد من الوزراء والمديرين الذين يتباورون اليوم في زيادة أجور الخدمات العامة وأسعار بعض المواد والمنتجات كالكهرباء والبنزين والمازوت والاتصالات الهاتفية والخليوية، فيفاقمون وجع المواطن مع نقص المال اللازم للحياة.

إنهم جميعاً يتجاهلون أن الأجور في سورية ولاسيما لشريحة المتقاعدين وورثتهم، وللعاملين في القطاع العام، هي أقل من حقهم المشروع بأجر يساوي قيمة عملهم بـ٧٥ المئة على الأقل.

وليس ذنبهم أن الإدارات الفاشلة قد جعلت عملهم غير مربح ربحاً مجزياً.

تاريخياً كانت الأجور في سورية «غرائبية» لكن الدعم الحكومي لأسعار السلع الأساسية والخدمات الحيوية كان يحقق بعض التوازن.

وإلى أن نهتدي إلى حل للأزمة المعيشية الطاحنة، يجب معاملة الدواء كالخبز والماء والهواء، ويجب ألا يخرج المضطر إلى العلاج في المشافي العامة دون دواء.

أمنوا الدواء من المنظمات الإنسانية العالمية، وهذا واجبها، بدلاً من إنفاقها لحصة سورية، على خبراء لا ضرورة لهم، وملتقيات في الفنادق الفخمة بلا محتوى مفيد.

بعد تزويدها بالتيار ١٢ ساعة متواصلة

كهرباء حلب تتسبب برفع أسعار الشقق في المناطق السكنية المشتركة مع نظيرتها الصناعية!

حلب- خالد زنكلو

فاقت أسعار الشقق السكنية التي يصلها التيار الكهربائي بشكل متواصل في المناطق التي تضم تجمعات سكنية إلى جانب المنشآت الصناعية أو التجارية، مقارنة بنظيرتها من التصنيف العمراني ذاته والتي لا تحظى بعدد ساعات التغذية الكهربائية نفسها.

وتتهم الشركة العامة لكهرباء حلب بأنها وراء خلق هوة، ولو ضئيلة، بين أسعار البيوت والشقق السكنية في الأحياء الشعبية المتساوية في التصنيف العمراني والتمايز الاجتماعي والاقتصادي، وذلك عبر تزويد بعضها بعدد جيد من ساعات التغذية الكهربائية مقارنة بغيرها، جراء وقوعها في مناطق صناعية وتجارية مشتركة بالموقع الجغرافي نفسه.

مصدر في الشركة العامة الكهرباء حلب، بين أنه لا يمكن من الناحية العملية فصل التغذية السكنية عن الصناعية في منطقة سكنية وصناعية مشتركة، تتداخل عماراتها السكنية بمنشآتها الصناعية، وتغذيها محولات كهربائية واحدة لا تميز تمديداتها بين البنائين المختلفين في الاستخدامات.

وضرب المصدر، في حديثه لـ«الوطن» مثلاً على المناطق السكنية- الصناعية المشتركة مثل القاطرجي والشقيف والعرقوب والكلاسة وعين التل والشيخ خضر، والتي تحظى بيوتها وشققها السكنية بحصة من التيار الكهربائي قد تزيد بمقدار ستة أضعاف عن نظيرتها المجاورة لها، والتي لا تحوي بين جنباتها تجمعات لمنشآت صناعية أو تجارية، الأمر الذي فرض تفاضلاً في سعر المساكن بين هذه المناطق.

وأوضح صاحب مكتب عقاري في منطقة الكلاسة الصناعية جنوب مركز المدينة، أن المساكن القريبة أو المتداخلة مع المنشآت الصناعية في هذه المنطقة، يزيد سعر بيعها أو إيجارها بمقدار ٥ إلى ١٠ بالمئة عن المساكن الأخرى في الحي نفسه، لاستئثارها بحصة التيار الكهربائي ذاته الخاص بالمنشآت الصناعية، والبالغة ١٢ ساعة متواصلة يومياً، على حين لا تنال الأحياء السكنية الصرفة سوى بساعتين من التيار الكهربائي، أو بأربع ساعات متفرقة، في أحسن الأحوال.

وكشف لـ«الوطن» أن هناك إقبالاً للسكن عبر التملك أو الاستئجار في المناطق السكنية المشتركة مع المناطق الصناعية، طمعاً في الحصول على ساعات تغذية كهربائية أفضل، لاستخدامها في أغراض التدفئة شتاء وفي التكييف صيفاً.

وأشار أحد سكان منطقة العرقوب الصناعية لـ«الوطن» إلى أنه استغنى، حاله كحال الكثير من سكان حيه وسكان المناطق الصناعية داخل المدينة، عن الاشتراك لدى مولدات الأمبير «بعدما وصلت عدد ساعات التغذية في منطقتنا راهناً إلى ١٢ ساعة تغذية متواصلة تبدأ من الثامنة صباحاً».

ولفت جاره الذي يسكن في حي ميسلون المتاخم لمنطقة العرقوب لـ«الوطن» إلى أنه يضطر، وبسبب شح الكهرباء، إلى الاشتراك في خدمة الأميرات ودفع ٨٠ ألف ليرة سورية ثمن الأمبير الواحد أسبوعياً «أي ما يعادل ١٦٠ ألف ليرة ثمن الاشتراك في أمبيرين أسبوعياً، ونحو ٦٩٤ ألف ليرة شهرياً، وهو مبلغ كبير جداً يرهق كاهلنا، ويوفره أهالي المناطق التي لها صفة استثمار منزلي وصناعي أو تجاري».

وعلمت «الوطن» أن وزير الكهرباء، أوعز في ٢١ الشهر الماضي إلى الشركة العامة لكهرباء حلب، بتغذية المناطق السكنية المشتركة مع المناطق الصناعية بالتيار الكهربائي على مدار ٢٤ ساعة، بغية دعم الصناعيين، وبما يساعد على دعم الاقتصاد الوطني من خلال زيادة الإنتاج وتخفيض تكاليفه، لكنه تراجع عن القرار الثلاثاء الماضي، ووجه بوصل التيار الكهربائي إلى هذه المناطق من ٨ صباحاً إلى ٨ مساء، على خلفية دراسة المنظومة الكهربائية وتوزع الحمولات، والتي بينت أن أصحاب النشاطات الصناعية لا يطبقون نظام العمل بورديات ثلاث بل العمل ١٢ ساعة فقط، ما استدعى إعادة النظر بعدد ساعات التغذية الكهربائية، والتي كانت تصلهم ١٠ ساعات فقط في اليوم قبلاً.

مدير الكهرباء: ٤ مليارات قيمة المسروقات منذ بداية العام.. والمنظومة تتعرض لتعديات كثيرة

رئيس فرع الأمن الجنائي في حماة: توقيف ٨٥ شخصاً وإذاعة البحث عن ٣٢ آخرين

حماة- محمد أحمد خبازي

بيَّن المدير العام لشركة كهرباء حماة حبيب خليل لـ«الوطن»، أن منظومة الشبكة الكهربائية في المحافظة تتعرض في هذه الأيام أكثر من أي وقت مضى لتعديات كثيرة، أبرزها سرقة مكونات الشبكة الكهربائية من محولات وأمراس نحاسية وكابلات في مختلف المناطق والبلدات، وبشكل شبه يومي ومن دون استثناء لمنطقة عن أخرى.

وكشف خليل أنه منذ بداية العام الجاري حتى نهاية شباط، بلغت قيمة هذه السرقات بحدود ٤ مليارات ليرة، على حين كانت في العام الماضي بحدود ١٤ مليار ليرة، وكانت كمية النحاس المسروقة ٢٠ طناً و١٥ محولة ومئات الأمتار من الكابلات النحاسية المختلفة المقاطع.

وأوضح أن ميزانية الشركة خلال العام الماضي كانت ٥ مليارات ليرة على حين كانت المسروقات بحدود ٣ أضعافها.

ولفت إلى أن عمليات السرقة ترتكب حالياً بشكل متزايد ومنحنى متصاعد كل يوم، وهذا ما يؤثر في المجتمع بحرمان العديد من المناطق والأحياء من التيار الكهربائي لفترات زمنية طويلة، واستهلاك المواد المخصصة لأعمال الصيانة وتحسين الوضع لترميم أماكن السرقات، واستهلاك الوقت المخصص في خطه الصيانة لمصلحة أماكن السرقات، وهو ما يعني بقاء العديد من الشبكات ومراكز التحويل من دون صيانة.

وأضاف: إضافة لحدوث ضعف التوتر لدى المشتركين نتيجة تركيب شبكات كابلات ألمنيوم بدل النحاس المسروق الذي تعد ناقليته ومتانته ثلاثة أضعاف ناقلية ومتانة الألمنيوم، وحدوث أعطال كثيرة واحتراق العديد من التوصيلات في مراكز التحويل نتيجة وصل ألمنيوم مع النحاس.

وأما فيما يتعلق بآثار تلك السرقات من منظومة الشبكة على الدولة، فرأى خليل أن ذلك يعد تخريباً لجزء من الممتلكات العامة، وهدراً للمال العام في ظروف صعبة تمر بها البلاد، وكذلك استنزاف للمواد والتجهيزات التي يتم تأمينها بصعوبة لمصلحة مناطق السرقات بدل تركيبها في مناطق الضعف وإعادة التأهيل أو تحسين الوضع في المناطق التي تعاني من مشكلات واختناقات في الشبكة، إضافة إلى إشغال السلطات الشرطية والأمنية بشكل كبير حيث من المستحيل مراقبة كل مراكز التحويل والشبكات الكهربائية المنتشرة في كل حي وشارع، وكذلك التأخير في إعادة تأهيل المناطق المحررة.

وذكر أنه لا يمكن التغلب على هذه التعديات والحد منها إلا عن طريق التعاون بين الجميع من مجتمع محلي ولجان أحياء وجهات أخرى، لأن الجميع متضررون من هذه الأفعال وبالتالي المشاركة في مراقبة وحماية هذه المنظومة تقع على عاتق الجميع.

ومن جانبه ذكر رئيس فرع الأمن الجنائي بحماة العميد أكرم نايفة خلال ندوة بمديرية الثقافة مؤخراً، أنه تم القبض على ٨٥ شخصاً وإذاعة البحث عن ٣٣ آخرين وتتم ملاحقتهم، مشيراً إلى أنه خلال المتابعة المستمرة وبناء على توجيهات قائد الشرطة لقمع هذه الظاهرة بشكل نهائي والقبض على الفاعلين، تم توقيف العديد من الأشخاص الذين تعدوا على الشبكة بعد ملاحقتهم ونصب الكمائن لهم خلال العام الماضي وخلال الشهرين الماضيين أيضاً.

وأضاف: كما تمت مصادرة كميات كبيرة من الأسلاك والتجهيزات والمعدات الكهربائية تقدر بنحو ٨ أطنان، إضافة لأسلحة حربية وآليات كانت بحوزة المقبوض عليهم.

وأشار إلى أنه كان لرجال قوى الأمن الداخلي دور كبير وفعال في حماية المنظومة الكهربائية والحفاظ عليها من العبث والتخريب والسرقة والإتلاف، من خلال تسيير دوريات راجلة ومحمولة ومراقبة أرباب السوابق والمشبوهين وضعاف النفوس ممن يعتدون على الشبكة الكهربائية وقطع الأسلاك بقصد بيعها وتحقيق المنفعة المادية، ومراقبة السيارات التي تحمل الخردة وأماكن تجميعها وبيعها، نتيجة جهلهم بقيمة تلك الأضرار والخسائر التي تنتج عن هذه السرقات، والقبض عليهم وتنظيم الضبوط اللازمة بحقهم وتقديمهم إلى القضاء لينالوا الجزاء العادل.

أرقام مخيفة لحالة السوريين (الصحية).. زادت سوء التغذية ونقص الوزن وأصبحنا أقل طولاً

طرابيشي: ٦ ملايين سوري بحاجة ماسة و١٤,٣ مليوناً يحتاجون المساعدة الإنسانية

راما العلاف

أظهرت نتائج المسح التغذوي الأسري الوطني «سمارت ٢٠٢٣» التي أعلنتها وزارة الصحة زيادة انتشار حالات سوء التغذية العام بمعدل ٣ أضعاف مقارنة بنتائج ٢٠١٩ حيث بلغت النسبة٤,٨ بالمئة مقابل ١,٧ في ٢٠١٩، على حين بلغ معدل انتشار نقص الوزن ٨,١ بالمئة بمعدل زيادة نحو الضعف مقابل ٤,٩ بالمئة، وبلغت نسبة التقزم ١٦,٩ بالمئة على حين كانت ١٢,٦ بالمئة، بينما غاب مؤشر فقر الدم واليود.

وأعلنت الوزارة الخميس الماضي نتائج المسح لمنهجية سمارت (الرقابة والتقييم القياسي للإغاثة والظروف الانتقالية) برعاية وزير الصحة حسن الغباش وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسيف» ومنظمة الصحة العالمية وعدد من المنظمات والمؤسسات المعنية، وذلك بفعالية نظمتها في فندق الشام بدمشق يوم الخميس الماضي.

ووفقاً لرئيسة دائرة التغذية في الوزارة هلا داوود فإن الدراسة رصدت ٨٣٣٩ أسرة على مستوى سورية ضمت ١١٢٩٦ سيدة بعمر الإنجاب و٧٤٢٢طفلاً، وقد أظهرت النتائج زيادة انتشار حالات سوء التغذية العام بمعدل ٣ أضعاف مقارنة بنتائج مسح سمارت ٢٠١٩.

وبلغت نسبة انتشار سوء التغذية بين النساء في سن الإنجاب ٦,٦ بالمئة في الوقت الذي شهدت فيه معدلات الرضاعة الطبيعية الحصرية تحسناً ملحوظاً حيث بلغت ٤٥,٥ بالمئة مقارنة بـ٢٨,٥ بالمئة في سمارت٢٠١٩.

وكشفت الدراسة عن معدلات استهلاك الغذاء وإستراتيجيات التأقلم حيث بلغت ٤٥,٣ بالمئة بدرجة منخفض و٢٦,١ بالمئة بدرجة منخفض جداً.

وتعود أسباب تراجع الوضع التغذوي في سورية وفقاً لمديرة الرعاية الصحية في وزارة الصحة رزان طرابيشي إلى التضخم الاقتصادي العالمي وفقدان سبل العيش الأساسية ومصادر الدخل وزيادة انتشار انعدام الأمن الغذائي وصعوبة الوصول إلى الخدمات المعيشية الأساسية مثل الصحة والمياه والصرف الصحي والتعليم والتغذية وخدمات الحماية الحيوية وسوء المأوى والظروف المعيشية والتي تفاقمت بعد وباء كوفيد١٩ حيث تشير التقديرات إلى أن نحو ١٣,٤ مليون شخص يحتاجون إلى الحماية والمساعدة الإنسانية مع وجود ٦ ملايين شخص هم في حاجة ماسة.

> لبابيدي: توزيع السلل الغذائية لم يتوقف وإنما تعاد برمجته

ووفقاً لمديرة الرعاية الصحية فإن تنفيذ المسح التغذوي الوطني سمارت ٢٠٢٣ بعد مضي ٣ إلى ٤ سنوات حيث تم تنفيذ آخر مسح وطني سمارت٢٠١٩ يهدف إلى تحديد الاحتياجات والتدخلات اللازمة بهدف نمو صحي وسليم وخاصة للأطفال والنساء في سن الإنجاب ورفق قاعدة البيانات عن الحالة التغذوية لهذه الفئات بهدف وضع الخطة الشاملة متعددة القطاعات للوقاية من سوء التغذية بالتعاون مع الشركاء والمنظمات الدولية الداعمة.

وأوضحت مسؤولة قسم التغذية في برنامج الغذاء العالمي ياسمين لبابيدي أن دعم البرنامج وتوزيع السلل الغذائية لم يتوقف إنما تعاد برمجته بهدف التوجه إلى فئات جديدة لم يتم دعمها سابقاً خلال الشهر الرابع أو الخامس من هذا العام، حيث يدعم البرنامج ما يقدر بـ٥,٥ ملايين نسمة شهرياً في سورية على مستوى ١٤ محافظة وقد ينخفض العدد إلى النصف بعد إعادة برمجة الدعم لأسباب تتعلق بقلة التمويل في ظل دعم البرنامج للعديد من البلدان مثل السودان واليمن وفلسطين.